الأمم المتحدة

A/AC.109/2004/15

الجمعية العامة

Distr.: General
8 April 2004
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر كايمان

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - لمحة عامة	١-٢	٣
ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية	٣-١٢	٣
ثالثا - الميزانية	١٣-٢٠	٦
رابعا - الأوضاع الاقتصادية	٢١-٤٤	٧
ألف - لمحة عامة	٢١-٢٣	٧
باء - الزراعة والماشية ومصائد الأسماك	٢٤	٨
جيم - السياحة	٢٥-٣١	٨
دال - الخدمات المالية	٣٢-٣٥	٩
هاء - النقل والاتصالات	٣٦-٤٤	١٠
خامسا - الأوضاع الاجتماعية	٤٥-٥٨	١٢

030504 030504 04-30496 (A)

ألف –	حقوق الإنسان والهجرة	٤٥-٤٦	١٢
باء –	العمالة	٤٧-٤٨	١٣
جيم –	التعليم	٤٩-٥٢	١٤
دال –	الصحة العامة	٥٣-٥٤	١٥
هاء –	الجريمة والسلامة العامة	٥٥-٥٨	١٥
سادسا –	العلاقات مع المنظمات الدولية	٥٩	١٦
سابعا –	المركز السياسي للإقليم في المستقبل	٦٠-٦٤	١٦
ثامنا –	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٦٥-٦٨	١٨
تاسعا –	نظر الجمعية العامة في المسألة	٦٩	٢٠

أولا – لمحة عامة

١ – يقع إقليم جزر كايمان[1] على بعد نحو ١٨٠ ميلا إلى الغرب من جامايكا ونحو المسافة ذاتها إلى الجنوب من كوبا. ويتألف الإقليم من ثلاث جزر هي: كايمان الكبرى (٧٦ ميلا مربعا) وكايمان براك (١٥ ميلا مربعا) وكايمان الصغرى المتاخمة التي لم تمتد يد العمران إلى معظمها (١١ ميلا مربعا).

٢ – وقد كان عدد سكان الإقليم في عام ٢٠٠٣، ٤٤ ١٤٤ نسمة، حسب مكتب الاقتصاد والإحصاءات لجزر كايمان، وهذا يمثل زيادة عن عدد ٠٠٤ ٤٣ في عام ٢٠٠٢[2]. وتقدر نسبة السكان ذوي الأصل الأفريقي منهم بـ ٢٥ في المائة، ومنهم ٢٠ في المائة من أصل أوروبي، والباقون من أصول مختلطة.

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية

٣ – جزر كايمان إقليم (من أقاليم ما وراء البحار) غير متمتع بالحكم الذاتي وخاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد نقح دستور عام ١٩٥٩ في الأعوام ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٤. وبموجب هذا الدستور، يتولى حاكم الإقليم، الذي يعينه ملك/ملكة بريطانيا لمدة أربع سنوات، مسؤولية الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والخدمة العامة. والحاكم هو رئيس المجلس التنفيذي الذي يتألف من ثلاثة أعضاء يعينهم الحاكم، هم رئيس الوزراء (حتى عام ١٩٩٢ وزير الشؤون الإدارية)، ووزير المالية ووزير العدل وخمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية التشريعية. والمجلس التنفيذي مسؤول عن إدارة الحكومة. ويعهد الحاكم إلى أعضاء المجلس التنفيذي المنتخبين بحقائب وزارية. وتضم الجمعية التشريعية ثلاثة أعضاء رسميين محددين في الدستور و ١٥ عضوا ينتخبون عن طريق اقتراع عام للراشدين لفترة مدتها أربع سنوات. ومنذ عام ١٩٩١، يجري انتخاب رئيس الجمعية التشريعية.

٤ – وقد عين بروس دينويدي، حاكما لجزر كايمان في أيار/مايو ٢٠٠٢.

٥ – وحتى عام ٢٠٠٠، لم تكن في الإقليم أحزاب سياسية رسمية وكانت التجمعات الفضفاضة التالية تعمل كتنظيمات سياسية: الفريق الوطني والتحالف الديمقراطي وفريق كايمان. (انظر A/AC.109/2003/9، الفقرتان ٧ – ٨). وإثر هزيمة الفريق الوطني في الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٠ العامة، شكلت أغلبية من أعضاء الجمعية التشريعية حزبا سياسيا هو الحزب الديمقراطي الموحد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأصبح السيد

ماكيفا زعيما لأعمال الحكومة. وتقرر عقد الانتخابات القادمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٦ - ويستند النظام القضائي إلى القانون العام البريطاني، وإلى بعض القوانين التشريعية البريطانية والقانون التشريعي المحلي. ويوجد في جزر كايمان المحكمة الكبرى (التي تتمتع بوضع المحكمة العليا)، ومحكمة القضاء المستعجل، التي تشمل محكمة الشؤون الجنائية والمدنية وشؤون الأسرة والشباب ومحكمة قاضي التحقيق. وتتولى محكمة الاستئناف لجزر كايمان دعاوى الاستئناف ويتولى مجلس الملكة الخاص ما يتجاوز ذلك من الدعاوى.

٧ - وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أصدرت حكومة المملكة المتحدة كتابا أبيض عنوانه ''الشراكة من أجل التقدم والرفاه: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار''. وقد اقترح ذلك التشريع منح مواطني الأقاليم الجنسية البريطانية؛ وطلب من هذه الأقاليم، في نفس الوقت، مراجعة دساتيرها وتعديل قوانينها المحلية، ولا سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وتنظيم الخدمات المالية استيفاء للمعايير الدولية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢ قد أصبح مشروع القانون المذكور قانون الأقاليم البريطانية الواقعة ما وراء البحار لعام ٢٠٠٢.

٨ - وقدمت لجنة مراجعة الدستور تقرير لجنة مراجعة تحديث الدستور في أيار/مايو ٢٠٠٢، مشفوعا بمشروع للدستور (انظر A/AC.109/2002/7، الفقرات ١١-١٤، و A/AC.109/2003/9 الفقرات ١٠-١٩). ويهدف مشروع الدستور إلى تطبيق دستور جديد أو معدّل قبل حلول الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٤. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعيد مشروع الدستور المنقح ومشروعي أمري المجلس إلى الإقليم لإجراء المزيد من المناقشات العامة [٣]، إثر المحادثات غير الرسمية المتعلقة بالدستور التي جرت بين جزر كايمان والمملكة المتحدة. وقد أجيز التعديل الدستوري في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ كأمر مجلس جزر كايمان. وينص الأمر على التعيين الرسمي لزعيم أعمال الحكومة. بالإضافة إلى زعيم المعارضة. ويحتوي الأمر أيضا على أحكام لإنشاء لجنة تحديد للحدود لتضع مقترحات بشأن تكوين ١٧ دائرة ذات عضو واحد داخل المقاطعات الانتخابية الست لإتاحة صوت واحد لكل شخص في انتخابات عام ٢٠٠٤. ويمنح الأمر سلطة دستورية إلى زعيم الحكومة وزعيم المعارضة لتعيين عضو للجنة تحديد الحدود المكونة من ثلاثة أعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينص الأمر على تغيير اسم المجلس التنفيذي إلى مجلس الوزراء. ولم يوافق الأمر على اقتراح إنشاء منصب رئيس وزراء ليحل محل منصب زعيم أعمال الحكومة وبالتالي يخطو خطوة نحو إنشاء نظام حكم وزاري.

٩ - وبما أن الأمر بدأ بتنفيذ بعض بنود الدستور التي تلزم قبل انتخابات عام ٢٠٠٤، واصل الحزب الديمقراطي الموحد إصراره على موقفه في التوجه إلى تنفيذ جزئي للدستور أولا ثم إلى التنفيذ الكامل بعد ذلك. ويتعلق الاستثناء من ذلك بقانون الحقوق الذي أدرج في الدستور إلا أنه لن ينفذ حتى عام ٢٠٠٥ لإعطاء وقت لعمليات المراجعة والتدريب والتغييرات التي ستجرى في القوانين التي ستتأثر بإدراجه فيها[٤].

١٠ - وإثر إجازة التعديلات الدستورية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تم تشكيل لجنة تحديد الحدود الانتخابية. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء: يعيِّن الحاكم واحدا وزعيم أعمال الحكومة واحدا وزعيم المعارضة واحدا. وظلت اللجنة تعمل طوال تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٣. وحددت اللجنة، من بين أمور أخرى، الدوائر الانتخابية الجديدة وتحققت من قوائم الناخبين المسجلين وأجرت لقاءات عامة في جميع أنحاء الإقليم. وتم تقديم تقرير اللجنة إلى المملكة المتحدة للتعليق وتقديم التوصيات[٥].

١١ - وأجازت الجمعية التشريعية لجزر كايمان توصيات لجنة تحديد الحدود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. إلا أن المملكة المتحدة لم توافق عليها بعد. ولا زال موضوع كيفية رسم خرائط الدوائر الانتخابية مثار جدل بين الحزب الحاكم والمعارضة. ووفقا للتقارير الصحفية، يعتبر هذا سبب تأخر المملكة المتحدة في الموافقة على المقترحات. وبما أن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ستكون أول انتخابات تُجرى على أساس نظام حزبين، يصبح رسم خرائط الدوائر الانتخابية أمرا هاما. وتدعي المعارضة، الحركة التقدمية الشعبية، أن رسم الخرائط المقترح يحابي الحزب الديمقراطي الموحد[٦]. (انظر أيضا الفرع الثاني أدناه).

١٢ - وفيما يتعلق بإدخال تعديلات أخرى على الدستور، أعلن مكتب الخارجية والكومنولث بالمملكة المتحدة، في بداية عام ٢٠٠٤ أن المحادثات المتعلقة بالدستور التي كان من المقرر عقدها في لندن في يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بين ممثلي المملكة المتحدة وجزر كايمان لن تجرى حاليا. ويجيء هذا الإعلان إثر انسحاب وفد الحزب الديمقراطي الموحد من المحادثات. وتأمل حكومة المملكة المتحدة في أن يعيد الحزب النظر في قراره عدم المشاركة في عملية مراجعة الدستور قبل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ويمكن إعادة تحديد موعد المحادثات من أجل التوصل إلى اتفاق على دستور يجد دعما واسع النطاق في جميع أنحاء جزر كايمان، ويكون مقبولا لدى حكومة المملكة المتحدة. إذ أن هذا سيكون في مصلحة الإقليم ككل[٧].

ثالثا – الميزانية

١٣ – قدم وزير المالية، في بداية عام ٢٠٠٣، موجزا لإصلاح هام يسمى بمبادرة الإدارة المالية. ويشمل الإصلاح عددا من التغييرات في عملية إعداد الميزانية على النحو المعروض أدناه.

١٤ – أولا، ستكون الميزانية والتقارير استراتيجية وموجهة نحو الأداء ومركزة على النتائج التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها والأموال التي يمكن أن تحقق بها تلك النتائج. وهذا نهج مختلف عن نهج مجرد التركيز على المدخلات المالية.

١٥ – ثانيا، سيتم استبدال نظام الحسابات النقدية التقليدي بنظام حسابات تراكمية يشمل استخدام بيانات التشغيل وكشوفات الميزانية ويمتثل لمعايير المحاسبة المقبولة دوليا.

١٦ – ثالثا، ستتم إزالة معظم الرقابة المركزية التقليدية، مما يمنح مدير الخدمة المدنية المزيد من الحرية والمرونة. ومقابل السلطة الإضافية هذه، سيخضع المديرون إلى نظام مساءلة جديد وسيكونون مسؤولون مباشرة عن إنجاز اتفاق أداء سنوي، سيكون بدوره جزءا من عملية إعداد الميزانية.

١٧ – وتشمل عناصر الإصلاح الأخرى، تغييرات في إدارة الحكومة لأموالها النقدية ورأسمالها العامل وزيادة التركيز على جمع الإيرادات وإجراء تغييرات في عمليات الاقتراض الحكومي وإدارة الدين العام. وستنطوي إدارة الديون، على وجه خاص، على إبدال قروض المصارف الحالية بإصدار سندات.

١٨ – وستكون أول ميزانية فعلية تعد وفقا لمبادئ الإصلاح الجديدة، الميزانية الخاصة بالسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ومع ذلك، أعدت ميزانية عام ٢٠٠٣ على أساس الصيغة الجديدة وإن كانت لفترة ستة أشهر، كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

١٩ – ويشمل العنصر الاستراتيجي من أهداف الميزانية طويلة الأجل للحكومة: عدم اتخاذ تدابير إيرادات جديدة؛ عدم إجراء عمليات اقتراض جديدة؛ استدرار عمليات فائض تشغيل عن طريق التحكم في النفقات الجارية والسماح في الوقت نفسه بزيادة الإيرادات تمشيا مع النمو الاقتصادي؛ قصر الإنفاق الرأسمالي على المستويات التي يمكن أن تموّل عن طريق فائض التشغيل؛ تعزيز الاحتياجات عن طريق عدم مس الاحتياطي الحالي والالتزام بتخصيص أي إيرادات غير متوقعة إلى الاحتياطي.

٢٠ – ويتوقع أن تصل إيرادات التشغيل بالنسبة النصف الأول من عام ٢٠٠٣ إلى ١٧٩ ٤٧٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وستنخفض نفقات التشغيل

لتصبح ١٣٠ ١٣٥ مليون دولار تاركة فائض التشغيل البالغ ٣٤٧ ٤٤ مليون دولار. وسينخفض نشاط الأصول الصافية أيضا بمبلغ ٤٦٠ ١٢ مليون دولار؛ وسيقل نشاط الاقتراض الصافي بما يقدر بـ ٧٣٩ ٥ مليون دولار؛ وسينخفض صافي نشاط كشوفات الميزانية بمبلغ ١٩٩ ١٨ مليون دولار. وسيترك هذا للحكومة فائضا إجماليا قدره ١٤٨ ٢٦ مليون دولار[٢].

رابعا – الأوضاع الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

٢١ – تتمتع جزر كايمان بأعلى مستويات المعيشة في منطقة البحر الكاريبي. ويقوم الاقتصاد على السياحة وعلى مركز جزر كايمان منذ عام ١٩٦٦ بصفتها مركزا ماليا دوليا في الخارج. والمصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية تتمثل في رسوم الاستيراد ورسوم تراخيص الشركات والمصارف والصناديق الاستئمانية ورسوم الدمغة. وليست هناك ضريبة على الدخل أو ضريبة شركات أو ضريبة إنتاج. ورغم أن حجم الإيرادات يفوق حجم الصادرات بنسبة ١٠٠ إلى ١، فإن الفجوة التجارية الواضحة تعوضها وتزيد الإيرادات غير المنظورة من قطاعي السياحة والخدمات المالية.

٢٢ – وبعد تباطؤ الأداء الاقتصادي في عام ٢٠٠١، شهد النشاط الاقتصادي في جزر كايمان تحسنا في عام ٢٠٠٢، حيث أعطى إنفاق المستهلكين دفعة للإنتاج الصناعي والتجارة الدولية. وتؤكد المؤشرات الثلاثة الرئيسية للاقتصاد المحلي، وهي الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم، بدء تحسن تدريجي للاقتصاد. ووفقا لمكتب الخارجية والكومنولث، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٧١ ٣٦ دولارا؛ ويبلغ معدل النمو السنوي ٤ في المائة ومعدل التضخم السنوي ١,٩ في المائة. أما تكافؤ القوة الشرائية لاقتصاد جزر كايمان فهو ١,٢٧ بليون دولار. وشركاء التجارة الرئيسيون هم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والجماعة الكاريبية. وقد كانت صادرات المملكة المتحدة لعام ٢٠٠٢، ٨,٩٧ مليون جنيه وكانت الواردات للفترة نفسها ٤,٨ مليون جنيه[٨].

٢٣ – اعتمدت حكومة جزر كايمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ خطة شاملة بعنوان ”جزر كايمان: مركز للامتياز للقرن الحادي والعشرين“ وتغطي الخطة الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ وتهدف إلى إعادة توجيه الاهتمام إلى الاقتصاد والمحافظة على إطار مؤسسي وتشريعي قادر على الاستجابة في مجالات هامة مثل السياحة والتجارة الالكترونية والتسويق والحوافز (انظر A/AC.109/2003/9 الفقرات من ٢٣ إلى ٢٩). وأخذت الخطة في الاعتبار

اتفاقات تبادل المعلومات الضريبية القادمة مع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأدرجت أحكاما لتحديث التشريع المحلي وفقا للاحتياجات الدولية المتغيرة. كما تناولت أيضا إنشاء منتجات جديدة للشركات، وتعزيز آليات تسليم المنتجات وإتاحة الحصول على معلومات الأعمال التجارية ووضع قوانين للهجرة ذات صلة باحتياجات الاقتصاد وتحسين بيئة الاستثمار المحلية.

باء – الزراعة والماشية ومصائد الأسماك

٢٤ – إن الأنشطة الزراعية، وإن كان يحد منها انعدام خصوبة التربة وقلة سقوط الأمطار وارتفاع تكاليف الأيدي العاملة، قد تضاعفت تقريبا خلال السنوات الخمس أو الست الماضية إذ يجري حاليا استغلال ١٠ مزارع كبيرة تغطي في مجموعها أكثر من ١٠٠ فدان. وتشمل المنتجات الزراعية الموز والطماطم والخس والعسل والمانجو والموالح ومختلف الخضر وجوز الهند. وتشمل تربية الماشية الأبقار والدواجن والخنازير. وتشكل الزراعة ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

جيم – السياحة

٢٥ – يهيمن قطاع السياحة على الاقتصاد الكايماني، إذ يمثل نحو ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويحقق ٧٥ في المائة من الدخل بالعملة الأجنبية.

٢٦ – وأفادت وزارة السياحة، بأنه بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وصل ما مجموعه ٢٣٩ ٩٢٤ مسافرا إلى جزر كايمان عن طريق الجو، و ١,٤ مليون مسافر عن طريق السفن السياحية.

٢٧ – وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ احتفلت جزر كايمان بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على اكتشافها.

٢٨ – وحسب ما ذكره رئيس أعمال الحكومة[٩] فإن هدف سياسة قطاع السياحة لعام ٢٠٠٣ كان يتمثل في تعزيز الخدمات الموجودة وإيجاد معالم سياحية مبتكرة. وشملت التدابير في هذا المجال برامج لتجميل الجزر والموانئ وإعادة تدريب الموارد البشرية وتحسين خدمات الجمارك والهجرة. كما عملت الحكومة على زيادة التسويق والحوافز في قطاع السياحة وتحري إمكانية زيادة عدد من يمكثون من الزوار الأوروبيين ذوي الدخل المرتفع. وخططت لتوفير حوافز لإنشاء مرافق سياحية جديدة وتخصيص مساحات للفنادق الصغيرة الفخمة من فئة خمسة نجوم[٩].

٢٩ - وتوجه الحكومة جهودها بوجه خاص إلى زيادة عدد الزوار الذين يمكثون. وتوجز ميزانية الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ عدة مبادرات جديدة لتحقيق ذلك الغرض، بما في ذلك حملة دعائية تلفزيونية تتكلف ١,٥ مليون دولار، ستبث على شبكات التلفزيون الكابلية الوطنية في الولايات المتحدة.

٣٠ - وعلى الرغم من أن العدد الكلي للوفدين جوا خلال عام ٢٠٠٣ شهد انخفاضا قدره ٣ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢، إلا أن الانخفاض كان أقل بكثير عن نسبة الانخفاض البالغة ٩,٣٦ في المائة بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. ويشير الرقم الكلي لعام ٢٠٠٣ إلى وصول ١,٨ مليون مسافر عن طريق السفن السياحية، وهو عدد يحطم الرقم القياسي. ويمثل ذلك زيادة قدرها ١٥,٥ بالمقارنة مع الرقم النهائي لعام ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن يزور جزر كايمان في عام ٢٠٠٤ أكثر من مليوني مسافر على متن السفن السياحية. وتسهم الاحتفالات بالذكرى الخمسمائة لاكتشاف كولولمبوس الجزر في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية[١٠].

٣١ - وكجزء من برنامج الحكومة لجعل جزر كايمان أكثر جاذبية للسياح، سيُفتح متنزه جديد في عام ٢٠٠٤. ويجري بناء المتنزه، الذي أطلق عليه مؤقتا اسم "The Black Pearl Skate Park and Surf"، على موقع مساحته ٠٠٠ ٣٨ قدم مربع. وسيضم المتنزه رصيفا للتزلج على الألواح وحوضا لركوب الأمواج ذَوَيْ نوعية تضاهي مثيلاتهما في العالم. وسيُستكمل مرفق التسلية في المستقبل بإضافة بحيرة للألعاب المائية[١١].

دال - الخدمات المالية

٣٢ - لا تزال جزر كايمان من أهم المراكز المالية الدولية (انظر A/AC.109/2003/9، الفقرات ٤١-٥٠). وهناك في الوقت الحاضر أكثر من ٠٠٠ ٤٠ شركة مسجلة في جزر كايمان، منها ٦٠٠ مصرف وشركة استئمانية. وهناك حضور لثلاثة وأربعين من أكبر مصارف العالم في جزر كايمان. وبتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ كان هناك ١٦٨ ٤ صندوقا استئمانيا، ٨٧ في المائة منها أُسست محليا. ويستخدم القطاع المصرفي ما يزيد عن عُشر القوة العاملة ويسهم بنسبة ١٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣٣ - وخلال عام ٢٠٠٣ استمر القطاع المالي في إظهار علامات القوة، وشهد النمو على أن الزبائن يفضلون محالّ الإقامة الدائمة التي تقدم الخبرة والتجربة. ويضطلع الإقليم بصورة متزايدة بدور قيادي في سوق التأمين الاحتكاري، بعد حصول ٨٣ شركة جديدة على تراخيص عمل. ويبلغ مجموع شركات التأمين الاحتكاري العاملة الآن ٦٤٤ شركة، بلغت أقساط التأمين المسجلة لديها ٤,٩٨ ملايين دولار، وأبلغت عن أصول قيمتها ١٩,٣٥

بليون دولار. وبينما كانت أغلبية شركات التأمين الاحتكاري المنشأة في عام ٢٠٠٣ تتعلق بالرعاية الصحية، وأصلها من أمريكا الشمالية، فإن المصادر الأخرى للأعمال التجارية شملت منطقة بحر الكاريبي والمحيط الهادي وأوربا، وشكلت التأمينات فئة النشاط الثانية، يليها التأمين على المسؤولية العامة[١٢].

٣٤ - وكان توجيه الاتحاد الأوربي المتعلق بضريبة الادخار، الذي يقضي بإفشاء المعلومات المالية للمودعين من الاتحاد الأوربي، أو باقتطاع الضريبة من الفوائد المصرفية المدفوعة لمواطني الاتحاد الأوربي، موضوع مفاوضات صعبة بين حكومة جزر كايمان والمملكة المتحدة طوال عام ٢٠٠٣. وبذلت حكومة جزر كايمان جهودا كبيرة لمقاومة التوجيه، وحاولت التفاوض على بعض التنازلات، مثل تمويل مشروع توسيع المطار مقابل قبول التوجيه. وفي نهاية عام ٢٠٠٣، أعطت الحكومة البريطانية إنذارا للإقليم لإقرار التوجيه بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وإلا فسيُفرض عليها بأمر المجلس. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤ وافقت حكومة الإقليم على توصية الجمعية التشريعية بإقرار التوجيه. وامتنعت الحركة التقدمية الشعبية المعارضة عن التصويت. وسيتعين على الإقليم سن القوانين المناسبة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والدخول في مفاوضات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بغية إبرام اتفاقات ثنائية. ومن المقرر بدء تنفيذ توجيه الاتحاد الأوربي المتعلق بضريبة الادخار اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويعتمد بدء التنفيذ على إقرار الولايات الأخرى للتوجيه، وهي الأقاليم التابعة لجميع البلدان الأوربية وخمس دول أخرى، يُفترض أن تتفق إما على تبادل المعلومات أو على اقتطاع الضريبة[١٣].

٣٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض اتحد عدد من الرابطات في جزر كايمان لتكوين هيئة جديدة هي اتحاد الخدمات المالية لجزر كايمان، وذلك لتعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على سمعة الإقليم كمركز للخدمات المالية الدولية. والمشاركون في الاتحاد والذين يقع مقرهم في جزر كايمان هم: رابطة المحاسبين المحترفين، ورابطة حِرَفيي الاستئمان والتركة، ورابطة مديري الصناديق، ورابطة أصحاب المصارف، ورابطة مديري التأمين، وغرفة التجارة. ومن ضمن المهام الأولى التي سينفذها الاتحاد إنشاء موقع على الإنترنت يُتوقع أن يرى الضوء الشهر القادم[١٤].

هاء - النقل والاتصالات

٣٦ - تتوقف تنمية الإقليم بوصفه أحد مراكز الأعمال الدولية على خدمات اتصالات سلكية ولاسلكية ومرافق حديثة يمكن الاعتماد عليها. وفي الوقت الراهن، تحمل شركة الكابلات واللاسلكي المتعددة الجنسيات ترخيصا حصريا لتقديم خدمات الاتصالات

السلكية واللاسلكية في جزر كايمان. (انظر A/AC.109/2003/9، الفقرات ٥١-٥٣). وتتفاوض الحكومة مع شركة الكابلات واللاسلكي بشأن تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، من أجل تخفيض تكاليف هذه الاتصالات في جميع المجالات الرئيسية، بما في ذلك أعمال الإنترنت، مما سيحسن قدرتها على المنافسة الدولية. ويتيح لأصحاب الأعمال التجارية الحصول على أحدث التكنولوجيا، ويفتح أمامهم فرص أعمال جديدة في مجموعة متنوعة من المجالات المتصلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وفي مجال التجارة الإلكترونية.

٣٧ - وسعيا لإزالة القيود عن أعمال الاتصالات السلكية واللاسلكية في الإقليم، وتعزيز التنافس، وقعت الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ على اتفاق مع شركة الكابلات واللاسلكي. وتقضي البنود المقترحة للاتفاق بتحرير صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية على مراحل، وجعلها مفتوحة للتنافس الكامل بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وستشمل التغييرات خدمات الاتصالات اللاسلكية والكابل المحلية والدولية وتسعيراتها[١٥]. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أعلنت هيئة المعلومات والاتصالات في الإقليم أنها تلقت أكثر من ٢٠ طلبا للحصول على تراخيص لتشغيل شبكات وخدمات مختلفة لتكنولوجيا المعلومات. وبعد عملية الانتقاء مُنحت تراخيص عمل لتسع شركات. وتتراوح هذه التراخيص بين بناء الهياكل الأساسية وتوفير خدمات متكاملة للاتصالات السلكية واللاسلكية[١٦].

٣٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أعلنت الحكومة أيضا استعدادها لإلغاء احتكار الشركة الكاريبية للمرافق العامة، على الرغم من أن ترخيص الشركة يمتد مفعوله إلى عام ٢٠١١. ولا تنوي الحكومة في المستقبل منح تراخيص جديدة على أساس احتكاري لتوليد الكهرباء أو نقلها إلى الجمهور. ومن دواعي الإسراع في إصدار الإعلان قرار الشركة الكاريبية للمرافق العامة زيادة أسعار الطاقة بمقدار ٣ في المائة، وهو أمر اعتبرته الحكومة غير مقبول. وكذلك رُفض عرض الشركة إبقاء الزيادة في السعر في حدود ١,٥ في المائة. والشركة الكاريبية هي الآن المزودة الوحيدة بالكهرباء في الإقليم، وتشغل الشركة ١٨ وحدة توليد و ٥ محولات بموجب عقد احتكاري مدته ٢٥ عاما[١٧].

٣٩ - ويجري تقديم خدمات النقل الجوي بين جزيرة كايمان الكبرى والولايات المتحدة وكندا وأوروبا وجامايكا وهندوراس وكوبا. وتعمل شركات الطيران الرئيسية التابعة للولايات المتحدة وبريطانيا بصورة منتظمة بين جزر كايمان وهذين البلدين. وهناك رحلات على خطوط محلية وطائرات مستأجرة تربط بين جزر الإقليم.

٤٠ - وفي إطار المفاوضات مع المملكة المتحدة بشأن توجيه الاتحاد الأوربي المتعلق بضريبة الادخار، حاولت حكومة الإقليم الحصول على مساعدات مالية لإعادة بناء المطار، التي

ستشمل إعادة هيكلة المباني والأراضي وبناء المدارج. وتبلغ الكلفة حسب التقديرات الأولية ما بين ٢٠ مليون و ٥٠ مليون دولار[١٨].

٤١ - وخلال عام ٢٠٠٣، بدأت شركة يونايتد إير لايتر رحلات بدون توقف بين شيكاغو وجزيرة كايمان الكبرى، وهي المرة الأولى التي قامت فيها الشركة برحلة إلى جزر كايمان منذ ١٠ سنوات. وأفادت الشركة بأن الخط أعيد فتحه استجابة لطلب الزبائن[١٩].

٤٢ - وميناء جورج تاون هو البوابة الرئيسية لدخول ما يقرب من مليون سائح يصلون على متن سفن سياحية تقل سياحا لزيارة الجزر سنويا. وتقوم سفن سياحية بخدمة جزر كايمان بصورة منتظمة، ويعمل عدد من السفن التي يملكها سكان محليون أو مسجلة محليا على تقديم خدمات شحن البضائع بين جزر كايمان وميامي وتمبا، وجامايكا. وعقب الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، طلب وزير السياحة والبيئة والنقل من هيئة الموانئ إعادة النظر في مشروع تطوير ميناء جورج تاون.

٤٣ - وبدأ العمل في مرفق المرسى الجديد للسفن السياحية بميناء فورت جورج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وسيشغل المرسى الجديد مساحة فدانين وثلاثة أرباع الفدان، ويشمل رصيفا طوله ٢٠٠ قدم. وتم تمويل المشروع من خلال اتفاق بين حكومة الإقليم ورابطة السياحة الكاريبية بفلوريدا[٢٠].

٤٤ - وتمشيا مع سياستها الهادفة إلى بناء الهياكل المناسبة للتنمية الاقتصادية العامة للإقليم، شكلت الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لجنة جديدة للتركيز نظام المواصلات في جزر كايمان بموجب خطة الطرق لعام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن تشمل الخطة تدابير طويلة المدى لتسهيل الوصول إلى أنحاء الإقليم والحركة فيه وتنميته الاقتصادية. وستشجع الخطة على حماية الأحياء والبيئة[٢١].

خامسا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - حقوق الإنسان والهجرة

٤٥ - يخضع الإقليم للعديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية التي انضمت إليها الدولة القائمة بالإدارة رغم أن جزر كايمان هي الإقليم الوحيد من بين أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار الذي لا يمتلك شرعة للحقوق (انظر A/AC.109/2002/7، الفقرة ٤٩، و A/AC.109/2003/9، الفقرات ٦١-٦٣). ويشمل مشروع الدستور الذي قدم إلى المملكة

المتحدة للموافقة عليه في عام ٢٠٠٣ شرعة حقوق، ومن المقرر تطبيقها بعد سن القوانين المناسبة (أنظر الفقرة ٩ أعلاه).

٤٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض كانت مسألة الهجرة إحدى المسائل الهامة في مجال حقوق الإنسان في الإقليم. وفي نهاية عام ٢٠٠٣ منح مجلس الوزراء (الذي كان يسمى من قبل المجلس التنفيذي، الذي يرأسه الحاكم) الجنسية المحلية لعدد كبير من الأشخاص الذي لم يكونوا ليستحقوها بموجب قانون الهجرة، ومن بينهم أناس مُنعوا الجنسية في وقت سابق. وأثار هذا الإجراء انتقادا قويا في الإقليم. ويبلغ عدد الأشخاص الذي قد يحصلون على الجنسية أو حصلوا عليها حوالي ٠٠٠ ٤ شخص في عام ٢٠٠٣، حسب بعض التقديرات. وحيث إن ١,٥ مُعال في المعدل يُمنحون الجنسية لكل مستفيد أصلي، فإن حوالي ٠٠٠ ١٠ مواطن جديد قد ينضمون إلى جزر كايمان على إثر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال عام ٢٠٠٣. وقد شككت في مشروعية منح الجنسية لـ ٢٩٠٠ شخص نقابةُ محامي جزر كايمان البالغ عدد أعضائها ٨٠ محاميا، التي كانت تنظر في رفع دعوى قضائية ضد مجلس الوزراء. وينص قانون الهجرة في جزر كايمان على أن المجلس يحق له منح الجنسية في حالات استثنائية، وقد لجأ المجلس إلى استخدام هذه السلطات في مناسبات قليلة جدا على مر السنين. وألمح النقاد إلى أن إجراء منح الجنسية الذي اتخذه مجلس الوزراء حديثا هو محاولة للتأثير على انتخابات عام ٢٠٠٤[٢٢].

باء - العمالة

٤٧ - حسب الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة التي صدرت في أيار/مايو ٢٠٠٣، تتألف القوة العاملة للإقليم من ٩٠٥ ٢٩ أشخاص، منهم ٨٢٧ ٢٨ يشغلون وظائف. ويمثل ذلك معدل بطالة قدره ٣,٦ في المائة، بالمقارنة مع ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢. ويبلغ عدد الكايمانيين العاملين ٩٧٣ ١٣، أي حوالي ٤٨,٥ في المائة من المجموع. وقد ازداد هذا العدد بالمقارنة مع عام ٢٠٠١ عندما سُجل ٨٤٤ ١١ كايمانيا عاملين. وتتألف القوة العاملة من حملة تصاريح عمل. ويعمل في الإقليم ستة آلاف من حملة تصاريح العمل لمدة ١٠ سنوات. وتشمل القوة العاملة رعايا ٧٨ بلدا، غالبيتهم من مواطني جامايكا، والولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة[٢٢].

٤٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اعتمدت الحكومة مشروع قانون الهجرة الذي يحدد إقامة العمال الأجانب في الإقليم لمدة أقصاها سبع سنوات. ووفقا لما يقوله مؤيدو التشريع التجديد، فإن الهدف من مشروع القانون هو منع العمال الأجانب الذين يدخلون الإقليم، بموجب تصريح عمل يسمح لهم بالإقامة من سنة إلى سنتين، من البقاء ”لمدة طويلة

أو غير محددة''. ويرى منتقدو مشروع القانون بأن هذا التحديد يفيد منه بصفة خاصة المحامون المحليون الشباب الذين يسعون إلى الانخراط في المهنة، إذ أنه يحد من المنافسة الخارجية. وهناك تصور في ظل القانون الجديد لمنح بعض الاستثناءات للمحامين الأجانب من تحديد الأجل الأقصى للإقامة بمدة سبع سنوات[٢٣].

جيم - التعليم

٤٩ - أصبح التعليم إجباريا لكل الأطفال المقيمين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و ٩ أشهر إلى ١٦ عاما. والحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن التعليم في حدود هذه الفئة العمرية. وتوفر مؤسستان حكوميتان ومدرسة خاصة التعليم العالي. وتملك الحكومة الكلية المحلية في جزر كايمان التي تتمتع بإدارة مستقلة، كما تمتلك الحكومة كلية الحقوق في جزر كايمان، في حين أن كلية جزر كايمان مؤسسة تعليمية خاصة.

٥٠ - وتتولى الحكومة حاليا إدارة ست مدارس ابتدائية ومدرسة متوسطة، ومدرستين ثانويتين ومركز تربوي بديل في كايمان الكبرى، بالإضافة إلى ثلاث مدارس ابتدائية ومدرسة ثانوية، تتضمن المرحلة المتوسطة، في كايمان براك. ويتم تعليم مواطني جزر كايمان في هذه المدارس بالمجان، غير أنه يتم تحصيل رسم تأجير كتب سنوي تتراوح قيمته للطالب الواحد من ١٠٠ إلى ١٥٠ دولارا من دولارات جزر كايمان. وتوجد، بالإضافة إلى ذلك، ١٠ مدارس خاصة توفر فرص التعليم في المرحلة الابتدائية و/أو المرحلة الثانوية. وتتولى إدارة التعليم الإشراف على جميع المدارس الخاصة وتتلقى هذه المدارس منحا من الحكومة.

٥١ - ويشكل تحسين مستوى التعليم إحدى المبادرات الأساسية التي تعتمدها الحكومة في مجال السياسات العامة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وشملت إجراءات السياسات الأساسية التي رصدت لها اعتمادات في ميزانية عام ٢٠٠٣ منحا دراسية لدعم دراسات التعليم العالي محليا ودوليا، وأشغال تهيئة المواقع لبناء مدارس ابتدائية جديدة في سبوتس، ووضع التصاميم والخطط لتشييد مدرسة ثانوية جديدة في كايمان الكبرى. ووفقا لما جاء في بيان السياسات الاستراتيجية للسنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، تعتزم الحكومة تنفيذ تدابير ترمي إلى العمل على أن تستوفي نسبة ٩٥ في المائة ممن يتمون تعليمهم المعايير التعليمية المتوقعة، وأن تتلقى نسبة ٩٠ في المائة من مجموع البالغين المهارات اللغوية والحسابية الأساسية، وأن يتزايد عدد البالغين الذين يحصلون على التدريب المهني.

٥٢ - وتعمل الحكومة جاهدة على النهوض بالتعليم المهني في الإقليم. وفي سنة ٢٠٠٣، شرعت جامعة بورت سموث، في المملكة المتحدة، في تدريس برنامج مدته سنة واحدة، في جزر كايمان، يتحصل الدارسون في نهايته على درجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية.

ويمنح الخريجون العضوية في معهد معتمد لشؤون الموظفين والتنمية، فضلا عن شهادة عالية في مجال الإدارة المهنية. وسيتلو مجموعة الخريجين الأوائل الإثني عشر مجموعة تتكون من ٢٠ طالبا قادمين من القطاعين العام والخاص كليهما[٢٤].

دال – الصحة العامة

٥٣ – تتولى إدارة الخدمات الصحية مسؤولية توفير جميع أنواع الرعاية الصحية الحكومية، بما في ذلك خدمات الصحة العامة. وإضافة إلى الرعاية الطبية العامة، تتوفر محليا طائفة واسعة من الخدمات الاختصاصية. وتعاقدت الحكومة مع المستشفى المعمداني في ميامي لتقديم خدمات الرعاية المتخصصة. واستنادا إلى المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، فإن خدمات منع الحمل تقدم مجانا، فضلا عن الخدمات السابقة للولادة التي توفر مجانا أيضا لجميع المقيمين بصرف النظر عن جنسياتهم. ويتولى مجلس الأطباء الممارسين المسؤولية عن تسجيل الممارسين الخاصين. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، أصبحت إدارة الخدمات الصحية سلطة قانونية. ويبلغ عدد الأسرَّة في مستشفى جورج تاون ١٢٤ سريرا. ويوجد في هذا المرفق أيضا عيادة للحوادث والطوارئ مزودة بأحدث التجهيزات ويعمل فيها فريق كامل من الموظفين. ويوجد أيضا مستشفى به ١٨ سريرا في كايمان براك، وعدة مستوصفات وعيادات في المقاطعات. وفي سنة ٢٠٠٠ بلغ عدد الأطباء المسجلين ٨٤ طبيبا، و ١٤ طبيب أسنان في جزر كايمان.

٥٤ – وبذلت الحكومة جهودا كبيرة في مشروعها للتوعية العامة، الموجه بصفة خاصة نحو الشباب، بشأن المسائل المتعلقة بالصحة. ويوجد للمجلس الوطني لجزر كايمان المعني بالمخدرات موقع على الشبكة سهل الاستخدام، تتوفر فيه الإحصاءات وتقدم المشورة، فضلا عن وجود جدول بالأحداث[٢٥].

هاء – الجريمة والسلامة العامة

٥٥ – تتألف قوة الشرطة الملكية لجزر كايمان من نحو ٢٩٥ شرطيا، و ٤٠ موظف دعم. وتعاني قوة الشرطة من عجز في عدد المجندين الكايمانيين ويعمل لديها ضباط شرطة معارون من المملكة المتحدة. وثمة ضباط شرطة مجندون من جامايكا وبليز وبربادوس وكندا ونيكاراغوا وترينيداد وتوباغو وهندوراس وجزر البهاما ونيجيريا والولايات المتحدة.

٥٦ – ويوضح بيان السياسات الاستراتيجية للسنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الأهداف المحددة التالية لضمان سلامة جزر كايمان وأمنها: ضمان إقامة نظام قانوني وقضائي فعال ونزيه؛ والحد من مستويات الجريمة الصغيرة والخطيرة؛ والحد من معدل عودة الجناة المدانين إلى

ارتكاب جرائم أخرى؛ وضمان اعتقال الجناة المدانين بالسجن في ظروف آمنة وإنسانية؛ وتوفير الوسائل الملائمة لضمان أمن الحدود وحمايتها.

٥٧ - ووفقا لما ورد في تقارير صحفية، فإن عدد الجرائم في الإقليم قد تزايد خلال عام ٢٠٠٣. وتتعلق معظم هذه الجرائم بسرقة السيارات، أو حوادث السيارات، أو قضايا المخدرات. وفي حين كان عدد الحوادث التي أُبلغ عنها، وتمت بشأنها إجراءات المقاضاة في الإقليم ٤٩٩ حادثة في عام ٢٠٠٢، فإن العدد قد ارتفع إلى ٦١٥ حادثة في عام ٢٠٠٣. ويبلغ عدد السكان تقريبا ٠٠٠ ٤٥ نسمة، في حين أن عدد السيارات المسجلة في جزر كايمان بلغ ٤٠٠ ٢٨ سيارة، الأمر الذي نجم عنه، وفقا لمصادر الشرطة، ارتفاع في عدد الحوادث[٢٦].

٥٨ - وواصلت الحكومة، بالتعاون مع أوساط الأعمال التجارية، تشجيع زيادة الوعي بأخطار المخدرات، والتثقيف في هذا الشأن، في مدارس كايمان، من خلال برنامج التثقيف من أجل مقاومة إساءة استعمال المخدرات. وشرعت قوة الشرطة المحلية في هذا البرنامج في عام ٢٠٠٠، وفقا لمقتضيات الخطة الاستراتيجية الوطنية لمنع إساءة استعمال المخدرات، التي يتم تنسيقها بالاشتراك مع المجلس الوطني المعني بالمخدرات. ويعلّم البرنامج الشباب كيفية مقاومة المخدرات، ويساعدهم على اكتساب مهارات حياتية إيجابية. وواصل الفريق المعني بإشراك المجتمعات المحلية التابع لشركة المرافق الكاريبية الوفاء بالتعهد الذي التزم به لمدة خمس سنوات، لبرنامج التثقيف من أجل مقاومة إساءة استعمال المخدرات، وذلك بتقديم تبرعات مالية[٢٧].

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية

٥٩ - تمت الموافقة على منح جزر كايمان، التي كان لها مركز مراقب مع الجماعة الكاريبية، مركز عضو منتسب في شباط/فبراير ٢٠٠٢ (انظر A/AC.109/2002/7، الفقرتان ٧٥ و ٧٦).

سابعا - المركز السياسي للإقليم في المستقبل

٦٠ - تتعلق القضايا المختلف عليها بين الإقليم والمملكة المتحدة، فيما يخص المركز السياسي للإقليم في المستقبل، بمسائل من بينها بعض أحكام الدستور، ودرجة التمتع بالحكم الذاتي، ودرجة الرقابة الممنوحة للموظفين المنتخبين في تسيير الشؤون المحلية، ودور الحاكم، والآثار المترتبة على تقيد الإقليم بالالتزامات الدولية للمملكة المتحدة، ومشاركة الإقليم في الشؤون الدولية التي تؤثر على مصالحه.

٦١ - ووفقا للمعلومات التي وفرتها الدولة القائمة بالإدارة، أثناء اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وجّه زعيم أعمال الحكومة، في معرض استجابته لبيان الموقف الذي أصدره وكيل الوزارة للشؤون البرلمانية، الشكر إلى وكيل الوزارة لما اتسم به بيانه من وضوح، ولاحظ أن جميع حكومات الأقاليم تشترك في السعي إلى تحقيق هدف توفير مستويات حكم عالية الكفاءة، كما تدرك الالتزامات المنبثقة عن علاقتها بالمملكة المتحدة. ووفقا لما ذكره زعيم أعمال الحكومة، ليس هناك من إقليم يريد الاستقلال - ولو أن هذا الوضع قد يتغير. بيد أن جميع الأقاليم تحدوها أيضا رغبة قوية في تحقيق درجة أكبر من تقرير المصير، غير أن درجة التمتع بتقرير المصير الممنوحة لبعض الأقاليم، والمحرومة منها أقاليم أخرى، تؤدي إلى وجود إحساس بالتمييز. وتتطلع جميع أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار إلى التمتع بحكم ذاتي داخلي، على غرار ما يتوفر في نموذج برمودا، كما تتطلع الأقاليم إلى المملكة المتحدة من أجل إقامة علاقة تتسم بالوضوح، وتكون أكثر عدلا وتوازنا، كما تتوسم أن تفي الدولة القائمة بالإدارة بالتزامها بتحقيق تقدم دستوري.

٦٢ - وقال زعيم أعمال الحكومة إن للحكام دورا شرعيا يقومون به ليس فقط باعتبارهم يتيحون قناة للاتصال مع المملكة المتحدة، وإنما أيضا بتقديمهم للمشورة. غير أنه أكد أن الحكام لا ينبغي لهم تجاوز القادة المنتخبين ديمقراطيا، أو ترؤس مجلس الوزراء. وأعرب زعيم أعمال الحكومة عن إقراره بأن الأقاليم تسلم بالحاجة إلى التقيد بالمعايير العالمية في مجالات مثل شؤون الطيران والشؤون البحرية، بيد أنه لا توجد معايير واضحة فيما يخص قطاع الخدمات المالية. وتحتاج الأقاليم إلى تحديد سياساتها الخاصة بشأن المسائل المالية. وفي الوقت الذي تقبل فيه الأقاليم بالحاجة إلى العمل مع المملكة المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، فإن ذلك التعاون ينبغي أن لا يتخذ ذريعة للتدخل في الشؤون المحلية.

٦٣ - وفيما يخص لجنة المراجعة الدستورية، اقترح زعيم أعمال الحكومة دعوة ممثلي الأقاليم إلى إعداد تحليل مقارن للأوضاع الدستورية، في كل إقليم من أقاليم وراء البحار على حدة، ليكون ذلك أساساً لعملية التحديث الدستوري. واعترف بأن جزر كايمان متخلفة بقدر كبير عن أقاليم أخرى في هذا الصدد. وذكّر بأنه قد طلب إلى المملكة المتحدة في سنة ٢٠٠٢ تسريع وتيرة عملية التغير الدستوري في جزر كايمان. ولاحظ أن ممثلي المجتمع المدني في جزر كايمان يسعون إلى الحصول على دستور أكثر طموحاً بشكل كبير من أي من الصيغ التي تنظر فيها حكومته. وحاجج كذلك بأن لجنة مراجعة الدستور المحلية كانت متحيزة لصالح المعارضة، التي حاولت، في تصوره، وضع العراقيل في وجه التطور الدستوري في جزر كايمان إلى ما بعد الانتخاب. وذكر، في هذا الصدد، أن إصرار الحكومة البريطانية على توفر

توافق واسع النطاق في الآراء يبطئ من وتيرة التغيير. وقال إنه يرى أن هناك حجة قوية لإدخال تغييرات معينة بشكل عاجل، مثل تغيير لقبه الوظيفي إلى رئيس للوزراء، ثم إدخال تغييرات أخرى، تتمثل تحديداً في التحول إلى نظام العضو الواحد للدائرة الانتخابية. بيد أنه أعرب عن اعتقاده أنه يمكن تنفيذ إدراج فصل جديد يتعلق بحقوق الإنسان تنفيذا أبطأ. ووفقاً لتصور زعيم أعمال الحكومة، فإن المعارضة تؤكد أنه معني فقط بأن يصبح رئيساً للوزراء، بيد أن هناك حاجة لمعالجة مسألة التحول إلى الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل. ولكن مجموعات المجتمع المدني ترغب في أن ترى تطوراً أسرع وتيرة تجاه دستور على غرار نمط برمودا. ولاحظ أن قائد المعارضة قد منح مركزاً دستورياً، أما بالنسبة له، فقد ظل يطلق عليه رئيس الشؤون الحكومية لا رئيس الوزراء.

٦٤ - وفيما يخص مسألة تقرير المصير، أعرب زعيم أعمال الحكومة عن الأمل بأن المملكة المتحدة لن تستبعد الارتباط الحر باعتباره خياراً لتقرير المصير.

ثامنا - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٥ - ذكر ممثل المملكة المتحدة، في البيان الذي أدلى به في الجلسة الثانية للجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (انظر A/C.4/58/SR.2)، أن حكومته ترحب بإتاحة الفرصة لها، باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة، لكي توجه انتباه اللجنة إلى عدد من التطورات المهمة التي حدثت خلال السنة. وذكر أنه إثر اعتماد المرسوم البريطاني لأقاليم ما وراء البحار، في سنة ٢٠٠٢، الذي مُنح بموجبه جميع مواطني تلك الأقاليم الجنسية البريطانية بشكل كامل، وحق الإقامة في المملكة المتحدة، وحرية التنقل داخل الاتحاد الأوربي، تم إصدار ما يزيد على ١٤ ألف جواز سفر بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٣. وذكر ممثل المملكة المتحدة أنه فيما يخص الإدارة البيئية في أقاليم ما وراء البحار، فإن حكومته تعمل بشكل وثيق مع الأقاليم لكي يتسنى لها الوفاء بما قطعته من التزامات بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف، ولدعم ما تبذله الأقاليم نفسها من جهود لحماية بيئاتها وتحسينها.

٦٦ - وفيما يخص عمليات الاستعراض الدستورية، لا تزال المناقشات جارية في جزر كايمان، وجزر الفوكلاند (مالفيناس)، وجبل طارق ومونتسيرات، وجزر تركس وكايكوس. وأنشأت سلطات أنغيلا لجنة لاستطلاع آراء السكان بصفة عامة، ويتوقع إنشاء لجنة استعراض تعين محلياً في وقت قريب في جزر فرجن البريطانية. وشُرع أيضاً في محادثات مع سانت هيلانة، وهي في أكثر المراحل تقدماً، بينما لم يشرع بعد في المباحثات مع جبل طارق. وفيما يتعلق بالاهتمامات الخاصة باللجنة، بعد انقضاء عامين على عقد الأمم المتحدة

الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار، فلعل أبرز التطورات يتمثل في الحلقة الدراسية عن إنهاء الاستعمار التي عقدت في أنغيلا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، إذ أن تلك كانت المرة الأولى التي تعقد فيها الحلقة الدراسية في إقليم بريطاني غير متمتع بالحكم الذاتي. وقد أتاح اختيار هذا المكان، والموضوع الذي جعلته الحلقة الدراسية محوراً لتركيزها، الفرصة لعدة رؤساء وزارات، ومن يناظرهم، فضلاً عن قادة المعارضة، وممثلي المجتمع المدني، للتمكن من الحضور. وذكر ممثل المملكة المتحدة أن الحلقة الدراسية قد أظهرت مدى تحقيق كثير من الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار لاقتصادات حيوية ومتقدمة، قد أمكن لها الاستفادة بالفعل من وجود درجة عالية من الحكم الذاتي.

٦٧ - وقال الممثل إن المملكة المتحدة قد تكون لديها انطباع بأنه لا توجد رغبة قوية في الأقاليم لاختيار طريق الاستقلال، على الرغم من أن حكومته قد أوضحت أنها ستقدم التشجيع عندما يكون الاستقلال أحد الخيارات المطروحة. وفي ضوء ذلك، وما دامت الأقاليم تختار الاحتفاظ برابطتها مع المملكة المتحدة، فإن المسألة الرئيسية تتمثل في محاولة التوفيق بين رغبة الأقاليم في التمتع بدرجة أكبر من الاستقلالية والحكم الذاتي، وبين مسؤولية المملكة المتحدة عن ضمان الحكم الرشيد، وحماية اتسام الخدمة العامة بالحياد، واستقلال الهيئة القضائية، وكفالة التقيد بالالتزامات الدولية ذات الصلة.

٦٨ - وذكر الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في ملاحظاته الختامية في الاجتماع الخامس للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار المعقود في لندن، خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن الدور الذي يضطلع به الحكام والإصلاح الدستوري يستند إلى مبدأ الشراكة. ووفقاً لما ذكره وكيل الوزارة، فإن نظام الارتباط الحر الذي طرحته اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لن يكون غير متسق مع ذلك الموقف، إذا كان يعني قبولاً متبادلاً من كلا الطرفين، لأن لدى حكومة المملكة المتحدة مسؤوليات يتعين حمايتها. أما إذا كان ذلك يعني، كما أحس من محاججة بعض حكومات الأقاليم، أن بعض الأقاليم ستضع دساتيرها دونما تدخل خارجي، فإن المملكة المتحدة لن توافق على ذلك. وأضاف وكيل الوزارة بأن حكومته تقدر العلاقة التي تربطها بالأقاليم. وذكر أن حكومة المملكة المتحدة لا ترغب في إجبار الأقاليم على الاستقلال، رغم أن استجابتها ستكون إيجابية، عندما يكون ذلك خياراً ممكنا إذا كانت تلك هي الرغبة الصريحة والمعرب عنها دستورياً لدى الشعب. وتحترم المملكة المتحدة أن الاستقلال قد يكون بالنسبة لبعض الأقاليم هدفاً مرجواً على المدى الطويل. بيد أنه أكد أنه في الوقت الذي تحافظ فيه الأقاليم على صلاتها بالمملكة المتحدة، فإن حكم تلك الأقاليم ينبغي أن يتم بالشراكة معها[٢٨].

تاسعا – نظر الجمعية العامة في المسألة

٦٩ – في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٨/١٠٨ ألف وباء، دون تصويت، وخصص الجزء خامساً منه بشكل محدد لجزر كايمان.

الحواشي

(١) اعتمدت ورقة العمل هذه على المعلومات المقدمة من قِبَل الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ هاء من ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى المعلومات المستقاة من المصادر المنشورة.

(٢) www.gov.ky.

(٣) Cayman Islands Government Information Services (GIS), 13 February 2003.

(٤) http://www.caymannetnews.com; www.legislation.hmso.gov.uk.

(٥) www.electionsoffice.ky.

(٦) http://www.caymannetnews.com/2004/01/565/constituencies.shtml and http://www.caymannetnews.com/2003/12/559/editorial.shtml.

(٧) www.fco.gov.uk; M2 PRESSWIRE, 4 February 2004.

(٨) www.fco.uk, CIA Fact book, http://www.cia.gov/cia.

(٩) The Cayman Islands: A Centre of Excellence for the Twenty-first Century, 8 November 2002.

(١٠) http://www.caymannetnews.com/2004/01/579/tourism.shtml.

(١١) http://www.caymannetnews.com/2003/12/560/themepark.shtml.

(١٢) http://www.caymannetnews.com/2004/01/580/insurance.shtml.

(١٣) www.caymannetnews.com/2004/01/564/uk.shtml; and International Money Marketing, 9 February 2004.

(١٤) Private Banker International. London: Jan 31, 2004. P--.

(١٥) Press Release, June 2003, www.gov.ky.

(١٦) www.icta.ky; Caribbean Insight, 12 September 2003, Volume 26, number 31.

(١٧) Caribbean Insight, 26 September 2003, Volume 26, number 33.

(١٨) www.caymannetnews.com/2004/01/564/uk.shtml.

(١٩) www.caymannetnews.com/2003/12/559/united.shtml.

(٢٠) Caribbean Insight, 5 September 2003, Volume 26, Number 30.

(٢١) Cayman Islands Government Information Services (GIS), 23 April 2003.

(٢٢) www.caymannetnews.com/2003/12/561/status.shtml, www.caymannetnews.com/2004/01/571/status.shtml, and www.caymannetnews.com/2004/01/568/status.shtml.

(٢٣) The Lawyer, 3 November 2003.

(٢٤) Cayman Islands Government Information Services (GIS), 22 January 2004.

(٢٥) www.ndccayman.com.ky.

(٢٦) www.caymannetnews.com/2004/01/580/crashes.shtml.

(٢٧) www.caymannetnews.com/2004/01/564/dare.shtml.

(٢٨) The Fifth Overseas Territories Consultative Council, Report of the Proceedings, 8-10 December 2003, Annex F, Closing Remarks by Mr. Rammell.